القائم مترئساً جلسة المجلس أمس

جانب من الجلسة

«المالية البرلمانية» تتسلم المشروع الحكومي بشأن أسعار الكهرباء والماء

مجلس الأمة يحيل تقريري «الاستثمارات الخارجية» و«بيـ

■ العبدالله: الحكومة اتخذت قرارات حاسمة مع المقاولين «المخالفين والمقصرين» أكثر من مرة

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

■ اتمنى علي الجميع أن يلتزم بالادآب.. والشيخ مواطن عادي ولا نريد الاتهام لمجرد دغدغة المشاعر

■ لابد من توفير نصوص تشريعية رادعة «للمقاولين المتلاعبين» بالتعاون مع المجلس

■ الحكومة أحالت مناقصة «الأنابيب» للفتوى وسيتم اتخاذ الإجراءات التأديبية مع المتسبب

العبدالله متحدثاً أثناء الجلسة

■ رفع الشراء المباشر إلى 75 ألف دينار لأن 5 الاف السابقة لا تكفي اليوم لشراء ماكينة تصوير

■ نحن في الحكومة نريد مرونة في هذا الجانب ليكون النصاب المالي مع الضوابط لمنع الاستغلال

■ أبل: المشاريع الإسكانية التي تقدمها الكويت تعتبر «رائدة ولا تضاهيها دول عدة في العالم»

أحال مجلس الامة في جلسته التكميلية امس إلى الحكومة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في اوضاع مكتب الاستثمار الكويتي في لندن والمكاتب الاخرى حول العالم وتقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية في شان ما تضمنه تقرير ديوان المحاسبة عن المخالفات التي شابت بيع بعض العقارات المملوكة للهيئة العامة للاستثمار والتوصيات البرلمانية بشانهما.

وكان الغانم طلب اخلاء القاعة من الجمهور بعد التصويت على تحويل الجلسة إلى سرية بناء على طلب نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح لمناقشة تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في اوضاع مكتب الاستثمار الكويتي بلندن والمكاتب الاخرى حول العالم.

وقال الغانم عقب استئناف الجلسة العلنية «ان المجلس وافق على إحالة التقريرين وما تضمنتهما من توصيات الى الحكومة بنتيجة تصويت 21 من 41 من الأعضاء الحضور،بعد عرض مقرر لجنة التحقيق باوضاع مكتب الاستثمار في لندن ثم مقرر لجنة حماية الأموال العامة تقريرهما ثم وحديث نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح والنواب الحضور.

من جانب آخر أعلن رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع امس تسلم اللجنة مشروع الحكومة بشان شرائح أسعار الكهرباء والماء.

وقال الشايع في تصريح للصحافيين على هامش الجلسة أن هناك تصورات نيابية بشان أسعار الكهرباء والماء،مضيفا أن اللجنة ستدرس المشروع الحكومي والاقتراحات النيابية للخروج بتصور لايكلف اصحاب الدخل المحدود.

وذكر ان اغلب استهلاك اصحاب الدخل المحدود والمتوسط للكهرباء هي اقل من 6 آلاف كيلو وات موضحا أن ماتنشر في وسائل الاعلام حول اسعار الكهرباء والماء هو مجرد اقتراح حكومي وليس نهائي وان لدى المجلس اقتراحات أخرى في ذات الشان.

واضاف ان اللجنة ستدرس موضوع أسعار الكهرباء والماء ووثيقة الاصلاح المالي والاقتصادي في اجتماعها الأحد المقبل.

ووافق المجلس على إعادة مشروع قانون المناقصات العامة إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية لمزيد من الدراسة على أن ترفع تقريرها للمجلس في مدة لا تجاوز شهرين.

وقال تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية إن مشروع القانون يهدف إلى تقديم قانون جديد للمناقصات العامة نظرا إلى مرور وقت طويل على صدوره 1964 لاسيما انه صدر عام 1964 إضافة إلى مواكبة المتغيرات والتطورات التي طرأت على الأجهزة الإدارية واحتياجاتها والوسائل الفنية والتقنية التي تدار بها المشاريع.

وأضاف التقرير أن الهدف ايضا من مشروع قانون المناقصات العامة هو انتهاج الدولة سياسات اقتصادية تسعى من خلالها إلى جذب المستثمر الأجنبي إضافة إلى الأحكام المستحدثة في شان ضريبة الدخل وقوانين دعم العمالة الوطنية وتشريعات أخرى.

وأفاد بان مشروع القانون الذي يتالف من 97 مادة يسعى إلى استحداث أحكام تضمن المحافظة على الأموال العامة وصيانتها مع عدم إغفال النظر في أهمية مراعاة الواقع العملي الذي يتطلب مرونة تتيح للجهات الإدارية القدرة على العمل ومواجهة المستجدات والتغلب على الأزمات تحقيقا للمصلحة العامة ودفع عجلة التنمية.

وأكد وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر ابل أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية «تمثل المواطنين ولا تمثل الشركات» مشددا على حرص المؤسسة على أن يتسلم «المواطنون بيوتهم كما يحبون».

وقال ابل خلال مناقشة قانون المناقصات العامة إن المشاريع الإسكانية التي تقدمها دولة الكويت تعتبر «رائدة ولا تضاهيها دول عدة في العالم».

وشدد على «سلامة المشاريع الإسكانية الحالية» وسيرها وفقا للشروط التعاقدية مع المقاولين مؤكدا في الوقت ذاته اتخاذ الحكومة كل الإجراءات القانونية ضد الشركات المخالفة للمشاريع الإسكانية.

وأوضح أن ما ظهر من ملاحظات في بعض المشاريع الإسكانية نشرتها وسائل التواصل الاجتماعي «هي ملاحظات لها علاقة بالتشطيبات وتم التعامل معها منذ اليوم الأول في مكاتب الصيانة».

وذكر أن عدد المساكن التي تبين أن فيها بعض العيوب في التشطيبات «محدود جدا مقارنة مع عدد البيوت السليمة» مشددا على قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بدورها في معالجة هذه العيوب حيث تم تشكيل لجان للكشف عن كافة السلبيات لاتخاذ جميع الإجراءات التعاقدية مع الشركات المقصرة.

من جانبه أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله قيام الحكومة باتخاذ قرارات حاسمة مع المقاولين «المخالفين والمقصرين» في أكثر من مرة.

وقال الشيخ محمد العبدالله إن إحدى لجان التحقيق في أحد المشاريع الحيوية والمهمة في البلاد انتهت في تحقيقها إلى إثبات تقصير المقاول وعليه تم اتخاذ قرار شطبه من قائمة المقاولين المعتمدين لدى لجنة المناقصات مضيفا ان المحكمة قضت بعدم صحة الإجراء الحكومي بشطب المقاول بعد انتهاء مراحل التقاضي الثلاث وألزمت بإعادة وضعه في قوائم المقاولين.

ودعا أعضاء من مجلس الأمة الى توفير نصوص تشريعية رادعة «للمقاولين المتلاعبين» آملا من المجلس إقرار تلك النصوص «حماية للمجتمع من هؤلاء الذين يستغلون تلك النصوص غير المحكمة».

وأقر المجلس بالإجماع مرسوم بقانون في شان تأجيل تشكيل المجلس البلدي وأحاله إلى الحكومة.

وأوصت لجنة المرافق العامة البرلمانية في تقريرها باعتماد القرارات التي أصدرتها اللجنة المؤقتة التي قامت باختصاصات المجلس البلدي «اعتمادا مشروطا وذلك بان تعرض جميعها على المجلس البلدي الحالي لفحص ملاءمتها ومدى صحتها من الناحية القانونية في ضوء القوانين اللوائح المعمول بها آنذاك وإلغاء ما يرى المجلس عدم ملاءمته منها أو عدم صحته من الناحية القانونية كل ذلك مع مراعاة حقوق الغير حسني النية ممن تأثروا بقرارات اللجنة».

ووافق المجلس على تكليف وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد العبدالله توزيع نسخ على أعضاء مجلس الأمة من تقرير ديوان المحاسبة وتوصياته المتعلقة بدراسة مناقصة خطوط أنابيب شركة نفط الكويت لصالح احدى الشركات. وقال الشيخ محمد العبدالله انه سيتم موافاة مجلس الامة بنسخة من تقرير ديوان المحاسبة موضحا أن الحكومة احالت التقرير في اجتماعها الأخير إلى إدارة الفتوى والتشريع للتحقيق فيه.

واضاف ان التحقيق يستهدف معرفة المتسبب في الأخطاء التي كشفها ديوان المحاسبة في شان المناقصة ومن ثم اتخاذ الإجراءات التاديبية أيا كانت مناصبه.

ورفع الرئيس الغانم الجلسة الى صباح يوم 12 ابريل المقبل.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

أجل رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عقد جلسة مجلس الأمة نصف ساعة لعدم اكتمال النصاب.

واستأنف رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عقد

تفاعل نيابي

دخول النواب والوزراء القاعة

ابتسامة مشتركة